Political Transformations in The Republic of Turkmenistan During the Period (1991-2021)

Dr. Haila Al-Mekaimi

Al Kuwait University/ College of Social Sciences

haila.almekaimi@ku.edu.kw

Receipt date: 3/10/2021 accepted date: 10/3/2022 Publication date: 1/6/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.566

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

After the fall of the Soviet Union, a number of Eastern Bloc countries and Soviet republics have witnessed political transition. However, Turkmenistan, as one of the former Soviet republics, succeeded to preserve the authoritarian nature of the former Soviet regime. This study seeks to answer a number of research questions, the most prominent of which are: How were the political elite in Turkmenistan able to preserve the legacy of the Soviet policy based on centralization of power and individual rule. The study reaches a set of conclusions, the most important of which are:

1-The roots of the tyranny in Turkmenistan are du to internal and external structural factors. The most important of which are: the former Soviet policies of marginalization and regional trade-offs, regional and tribal conflict, internal and external political leadership trends, in addition to the international powers competitions over the natural resources in Turkmenistan.

2- The Ashgabat tribe is considered the most ambitious of the Turkmen tribes for power, and this is the reason for its suppression during the Soviet era. Therefore, The tribes of Ashgabat sought to dominate the political life in the post-independence era.

3-Political leaders play an important role in enhancing authoritarianism, which is evident through the leadership of both presidents Sapir Murad Niyazov and Qurban Muhamadov.

Keywords: Charismatic Leadership, Authoritarianism, Totalitarianism, Personality cult, Potemkin state.

التحولات السياسية في جمهورية تركمانستان خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)

هيلة حمد المكيمي
جامعة الكويت/ كلية العلوم الاجتماعية / أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية
haila.almekaimi@ku.edu.kw

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١٠/٣ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٣/١٠ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٦/١

الملخص:

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، شهد عدد من دول الكتلة الشرقية والجمهوريات السوفييتية تحولات سياسية تجاه الانفتاح السياسي. ويعد النظام في جمهورية تركمانستان – وهي إحدى الجمهوريات السوفييتية السابقة – من الأنظمة القليلة التي حافظت على الطبيعة السلطوية للنظام السوفييتي السابق. يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات البحثية وأبرزها: ما هي مظاهر السلطوية في النظام التركمانستاني؟ وما هي العوامل المؤثرة في تشكيل وبقاء النظام السلطوي في تركمانستان؟ وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

١ – أن جذور ظاهرة الاستبداد في تركمانستان ترجع إلى عدة عوامل بنيوية داخلية وخارجية أهمها: السياسات السوفييتية السابقة في التهميش والمفاضلة المناطقية، والصراع المناطقي والقبلي، ودور النخب والقيادة السياسية، فضلاً عن صراع القوى الدولية.

٢ – تعتبر قبيلة عشق آباد أكثر القبائل التركمانية طموحا في السلطة، وكان ذلك سببا لقمعها خلال الحقبة السوفييتية، مما يفسر هيمنتها المطلقة على الحياة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال والتي جاءت كرد فعل على سنوات التهميش السياسي.

٣ – تلعب القيادات السياسية دوراً مهما في تأصيل الأنظمة السلطوية، وكان ذلك واضحا من خلال زعامة الرئيسين صابر مراد نيازوف وقوربان محمدوف.

الكلمات المفتاحية: القيادة الكاريزماتية، السلطوية، الشمولية، تقديس الفرد، دولة البوتيمكين.

المقدمة:

في ٢٧ أكتوبر ١٩٩١، أصبحت تركمانستان جمهورية مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. وقد حظيت تركمانستان بمكانة تاريخية مهمة على المسرح الدولي بفعل موقعها الجيوسياسي. ففي العصر الإسلامي، شكلت مدينة مرو – إحدى المدن التركمانية المهمة الواقعة على ضفاف بحر قزوين – قاعدة رئيسة لانطلاق الفتوحات الإسلامية باتجاه آسيا الوسطى وصولا إلى الصين. فتركمانستان تعني أرض التركمان، أما كلمة تركمان فيعتقد أنها تنقسم على كلمتي «ترك» و«إيمان»، اذ أطلقت لوصف الدخول الجماعي لمئات الآلاف من الأتراك من قبيلة الأوغوز في الإسلام في العام ٩٧١م. وتقع تركمانستان في الحقبة المعاصرة في في آسيا الوسطى. وعلى الرغم من سخونة المنطقة المحيطة بتركمانستان، فإن النخبة السياسية الحاكمة فضَّلت الابتعاد عن ذلك الصراع عبر تبني سياسة الحياد الدائم. كما حافظت تلك النخبة على الطبيعة السلطوية للنظام السوفييتي السابق من خلال تبني نظام الحزب الواحد مع تعددية صورية وهو نظام أرسى قواعده الرئيس الأسبق صابر مراد نيازوف، الذي أطلق على نفسه لقب «تركمانباشي» أي أب التركمان في العالم. وقد تولى نيازوف السلطة منذ الاستقلال حتى وفاته في العام ٢٠٠٦، ليحل محله الرئيس قوربان قلي بيردي محمدوف اذ تمكن من الاستمرار في قيادة الدولة حتى وقتنا الحاضر، كما أطلق على نفسه لقب (الأركاداق) وتعني الحامي والحافظ.

الإشكالية والتساؤلات البحثية على الرغم من مرور ما يقرب من الثلاثين عاما على تفكك الاتحاد السوفييتي، اذ تبنت الجمهوريات السوفييتية المستقلة جميعها أنماطا مختلفة من الأنظمة السياسية المتفاوتة في درجات الانفتاح السياسي، فإن النخبة

السياسية في تركمانستان استطاعت الحفاظ على السمات السلطوية للنظام السياسي السوفييتي من حيث الهيمنة المطلقة على أوجه الحياة العامة جميعها. فقد تبنى النظام السياسي في تركمانستان أحد أكثر النماذج السلطوية تطرفا تُعرف بسياسة تمجيد أو تقديس الفرد (A cult of Personality) والمتمثل في شخص الرئيس. لذلك يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات البحثية المهمة ومنها: ماهية التطورات السياسية في تركمانستان منذ الاستقلال وصولا الى الوقت الراهن؟ وكيف استطاعت النخبة السياسية الحفاظ على طبيعة النظام السياسي القائم على السلطوية؟ وما هو دور العامل الخارجي في تعزيز النظام السلطوي؟

أهمية وأهداف البحث

على الرغم من الجوار الجغرافي والقواسم الثقافية المشتركة ما بين آسيا الوسطى والمنطقة العربية فإن الدراسات العربية حول تلك المنطقة لاتزال قليلة وبحاجة إلى مزيد من الجهود البحثية. لذلك يعد هذا البحث إضافة جديدة لإثراء المكتبة العربية المتخصصة في دراسات جمهوريات آسيا الوسطى. وبذلك يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في:

أ – تسليط الضوء على الملامح الرئيسة لجمهورية تركمانستان من حيث النشأة التاريخية والموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي والطبيعة الديموغرافية والسمات العامة للنظام السياسي الحالي.

ب – شرح العوامل المؤثرة في استمرار النظام السياسي الحاكم في تركمانستان.

ج – وضع التصورات المستقبلية للتحولات السياسية في جمهورية تركمانستان.

الدراسات السابقة:

تناولت أغلبية الدراسات العربية تركمانستان ضمن سياق الحديث عن تاريخ منطقة آسيا الوسطى ومسلمي الاتحاد السوفييتي السابق والتحديات الإقليمية والدولية المعاصرة. ومنها على سبيل المثال لا الحصر، كتاب محمد علي رجب السيد (٢٠١٥، ١٩–٣٠٠) في

كتابه (تاريخ دول آسيا الوسطى)، الذي تناول فيه قضايا التنافس الدولي ومسألة الهويات والتاريخ منذ دخول العرب وصولا إلى التاريخ المعاصر وركز خليل حسين (٢٠٠٩، ٢٩٣) في كتابه (الجغرافيا السياسية) على تناول أزمة المياه في منطقة آسيا الوسطى وأثرها في الاستقرار الإقليمي في تلك المنطقة وتلك الحقيقة تؤكد أهمية وادي فرغانة الذي يعد مصدرا رئيسا للمياه في آسيا الوسطى. وتناولت دراسة محمد علي سرحان (٢٠٠٧، ١٥-٥١) في كتابه (أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، طبيعة التنافس الإقليمي والدولي على موارد منطقة آسيا الوسطى الذي تقوده روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية. وهو صراع مشابه لسياسات تلك الدول في منطقة الشرق الأوسط، مما يشكل نقاط التقاء ما بين كلا المنطقتين. أما الدراسات باللغة الإنجليزية فقد كانت أكثر تفصيلا في تناول الداخل التركماني. فقد ركزت دراسة (Dilip Hiro 2011, 192-233) على استعراض التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها دول آسيا الوسطى جميعها بما فيها تركمانستان لاسيما خلال مرحلة الحزب الشيوعي السوفييتي ومن ثم مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد أدت البيئة الدولية التي شهدت سقوط نظام الثنائية – القطبية، وحرب تحرير الكويت وظهور عديد من الفاعلين الدوليين دورا مهما في تشكيل سياسة تركمانستان الداخلية والخارجية والتي قامت على الإنغلاق والحياد الدائم. ويرى مايكل أوش Michael Ochs (1997, 312-359) أن في مرحلة ما بعد الاستقلال، كانت تركمانستان أكثر استقرارا من بقية دول رابطة الكمنولث. ويرجع ذلك إلى السياسة السلطوية التي تبناها الرئيس نيازوف والتي قامت على ترويج الأساطير عن شخصية الرئيس وتقليل الفرص لوجود القوى السياسية الأخرى. بيد أنه حذَّر من صعوبة استمرار تلك السياسة حتى لو أثبتت جدواها لبعض الوقت، حيث إن النظام دائما يكون في حالة من الخوف واليقظة إزاء أي أصوات معارضة حتى لو كانت في خارج الدولة. وأكد أحمد راشد Ahmed Rashid (1995, 204) أن تركمانستان كانت أكثر دول آسيا الوسطى ارتباطا بالاتحاد

السوفييتي، والأكثر في عدم الجاهزية للاستقلال. كما كانت أكثر الدول ترددا في التعامل مع المشاكل في مرحلة الاستقلال اذ افتقرت إلى برامج الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق. وقد سهَّل ذلك على الرئيس تبني سياسة العزلة عن العالم الخارجي التي كانت أحد الأسباب الرئيسة للحفاظ على طبيعة النظام الشيوعي السوفييتي. فقد رأى الرئيس صابر مراد نيازوف أن ثراء تركمانستان في البترول والموارد الطبيعية سيكون عاملا رئيسا لرفع المستوى المعيشي للمواطنين من دون الحاجة إلى عمل إصلاحات اقتصادية. ربط أندريه نيدفيتسكي Andrei G. Nedvetsky (1994,191-206) كذلك استمرار النظام بالعامل الاقتصادي، مضيفا إليه علاقة تركمانستان المعتدلة مع روسيا الاتحادية. فمن خلال العامل الاقتصادي وقدرة النظام على توفير الوظائف والضمان الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين تمكن النظام من تحقيق الاستقرار السياسي. ويسهم العامل الخارجي – المتمثل في علاقة النظام بروسيا الاتحادية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية مهمة مع تركمانستان في مجال شراء الغاز وضمان عبوره إلى أوربا – بدور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتركمانستان. أما أدريان لين إدغار ,Adrienne Lynn Edgar (2004,1-17) فقد ارتكزت دراسته على التركيبة الاجتماعية للمجتمع التركمانستاني التي يرى أنها ذات ارتباط مباشر باستقرار النظام السياسي التركمانستاني. وقد سعى إلى إثبات تلك الفرضية من خلال الاستعراض التاريخي لنشأة تركمانستان بدءا بمرحلة ما قبل الاتحاد السوفييتي ومرورا بحكم الحزب الشيوعي السوفييتي وصولا إلى الحقبة المعاصرة. وخلال كل تلك المراحل حرص السياسيون التركمان على ربط السياسة واستقرار النظام السياسي بالتركيبة القبلية والمناطقية للمجتمع التركمانستاني التي شكلت أحد أهم مصادر شرعية النظام السياسي.

المفاهيم البحثية

القيادة الكاريزماتية: حدد ماكس فيبر ثلاثة نماذج للشرعية السياسية تتمثل في التقاليد، الكاريزما، الإجراءات القانونية- العقلانية (مثال الإنتخابات والنظام الدستوري وانماط الحكم البيروقراطي). والكاريزما هي أنموذج شخصي يؤكد على حق وقوة الأفراد المتميزين في السلطة (Weber 1978, 328-349).

السلطوية: تعرف السلطوية بأنها نظام سياسي يعتمد على حكومة مركزية قوية تهيمن على الحياة العامة وتقنن الحريات السياسية ولا يخضع لمن في السلطة إلى المساءلة الدستورية. وهي تمارس السلطة السياسية عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية والمنظمة وغير المنظمة، يساعدها في ذلك الإعلام والبيروقراطية الموالية والقوات المسلحة واستبعاد المنافسين المحتملين (Cerutti 2017,17)

الشمولية: يسعى النظام السياسي في الأنظمة السلطوية إلى فرض هيمنته المطلقة على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية جميعها، وبذلك تنتفي الحاجة إلى وجود نشطاء المجتمع المدني والوسطاء السياسيين ما بين الحاكم والمجتمع. ويعتمد هذا النظام على القبول السلبي العام بدلا من التأييد الرائج كما يحدث في النظم الاستبدادية الشعبوية. ومن أشهر الأنظمة التي اقتربت إلى النظام الشمولي النظام السوفييتي إبان حقبة جوزيف ستالين وإسبانيا تحت حكم الديكتاتور فرانكو، اذ تجلت الشمولية في عديد من المؤسسات بما فيها الجيش والكنيسة والتكنوقراط وغيرهم (Landman 2003, 71).

تمجيد أو تقديس الفرد: يعرف أدريان تيودور بوبان Adrian Teodor Popan تمجيد أو تقديس الفرد بأنها (مظاهر باهظة للإشادة بالرئيس، وهي تعتمد على سلسلة من العوامل تتمثل في الإرث والمحسوبية وعدم وجود المنشقين والتزوير المنتظم الذي يسود ثقافة المجتمع)(Popan 2015, 196-213). فهي أحد أعلى درجات المركزية في الأنظمة السلطوية التي ترتكزعلى تضخيم الصورة البطولية في شخص الرئيس بحيث تتجلى في جميع أوجه الحياة اليومية للمواطنين. ويعتبر نيكيتا خروتشوف

السكرتير الثالث للحزب الشيوعي (١٩٥٣-١٩٦٤) في الاتحاد السوفييتي أول من استخدم المصطلح وفق المفهوم المعاصر وذلك في سياق انتقاداته لسلفه جوزيف ستالين، وسرعان ما تم تناقل المصطلح فيما بعد لوصف جميع الأنظمة التسلطية الشيوعية (Heller and Jan 2004, 23-33).

الدولة الصورية (دولة بوتيمكين): رافقت أغلب الأنظمة السلطوية التي عرفت بسياسة تمجيد الفرد ما يعرف بالدولة الصورية أو (دولة بوتيمكين) وهي تعني الاحتيال والزيف، حيث تلجأ هذه الأنظمة إلى المبالغة في إظهار الصورة المثالية عن جميع جوانب الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغرض الدعاية وبشكل لا يعكس واقع تلك الدولة. فتشيد على سبيل المثال مدنا حديثة وإسكان المواطنين فيها مؤقتا خلال زيارات الوفود من الخارج، وبعد انتهاء تلك الزيارات يعود المواطنون إلى مساكنهم المتواضعة. كما تصدر الحكومات في تلك الدول تقارير إيجابية عن جميع جوانب الدولة بما لا يعكس الواقع المعيش. وينسب هذا المصطلح الى غريغوري بوتيمكين الجندي ورجل الدولة الروسي في بلاط الإمبراطورة كاثرين العظيمة (١٧٦٢-١٧٩٦) في زمن روسيا القيصرية. وقد لجأ بوتيمكين إلى تلك الحيلة أثناء زيارة كاثرين إلى الجنوب الروسي، حيث استخدم واجهات مطلية ومنازل مزيفة لإعطاء الانطباع بأن المنطقة كانت أكثر ثراء مما كانت عليه بما في ذلك استخدام بعض الفلاحين لهذا الغرض (Heyman 1993,132-148).

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على فرضية أساسية مفادها أن هناك جملة من العوامل البنيوية التي تقوم عليها الطبيعة السلطوية للنظام السياسي في تركمانستان، وتتمثل في السياسات السوفييتية السابقة في التهميش والمفاضلة المناطقية، الصراع القبلي والمناطقي، دور القيادة السياسية، بالإضافة إلى العامل الإقتصادي – صادرات الغاز الطبيعي– وسياسة تركمانستان الخارجية القائمة على العزلة الاختيارية والحياد الدائم.

المنهج البحثي:

يسعى هذا البحث إلى دراسة الحالة المتعلقة بطبيعة وخصائص النظام السياسي في تركمانستان.. كما يعتمد هذا البحث على المدخل البنيوي – الوظيفي لدراسة العلاقات البنيوية في المجتمع التركمانستاني لاسيما التركيبة القبلية والنخب والقيادة السياسية، بالإضافة إلى دور العامل الاقتصادي والسياسة الخارجية للنظام السياسي التي قامت على الانغلاق والعزلة السياسية لإبعاد المجتمع عن أي تأثيرات خارجية. ولأهمية القيادة الكاريزماتية والتي تشغل حيزا كبيرا في الحياة السياسية في تركمانستان، فقد ركز هذا البحث على تحليل واستعراض السياسات التي قام بها كلا من الرئيسين نيازوف (١٩٩١-٢٠٠٦) ومحمدوف (٢٠٠٦-2021). فالقيادة الكاريزماتية تشكل أحد محفزات التغيير حيث يقوم القادة على التوجيه وحشد الجماهير في الحياة العامة. الا ان في الوقت نفسه لا يمكن الإعتماد على ذلك العامل منفردا لتفسير التحولات السياسية في تركمانستان. فالقادة يعملون ضمن سياقات هيكلية ومؤسسية. فضلا عن المصادر الثانوية مثل الكتب والدوريات والرسائل العلمية، اعتمد هذا البحث كذلك على المصادر الأولية المتمثلة بأخبار الصحف والبيانات ومقالات وخطب الرؤساء في تركمانستان والوثائق المنشورة من النظام السياسي أو المنظمات الدولية والإقليمية.

المبحث الأول: نبذة تعريفية حول تركمانستان

يتناول هذا المبحث المعلومات التعريفية حول تركمانستان والتي تشمل الإطار النظري لطبيعة النظام السلطوي والتي تعد منطلقا أساسيا لفهم طبيعة النظام الحالي في تركمانستان، كما يتطلب ذلك التعرف على النشأة والتركيبة السكانية وطبيعة الاقتصاد التركمانستاني.

المطلب الأول: الإطار النظري للبحث

تشكل الأدبيات المرتبطة بمفهوم السلطوية الإطار النظري لهذه الدراسة في سعيها إلى شرح طبيعة النظام السلطوي في جمهورية تركمانستان. ومن الجدير بالذكر أن

السلطوية تنقسم إلى العديد من الأقسام وفي بعض الحالات من الممكن أن تتداخل تلك الأنظمة في بعض السمات والممارسات السياسية. وقد قدم خوان لينز (2000, 35–55) نوعين رئيسين للأنظمة السلطوية هما الأنظمة الاستبدادية التقليدية والأنظمة الاستبدادية العسكرية. وتعرف الأنظمة الاستبدادية التقليدية Traditional Authoritarianism باعتبارها الأنظمة التي يُحتفظ فيها بالسلطة الحاكمة – وعادة ما يكون شخصا واحدا – وذلك من خلال الشرعية التقليدية والمحسوبية والقمع، وتتم من خلال أدوات النظام القائمة على الولاء الشخصي، ومثال على ذلك نظام هيلا سيلاسي السابق في إثيوبيا (١٩٣٠–١٩٧٤). أما الأنظمة الاستبدادية العسكرية البيروقراطية Bureaucratic military authoritarian Regime، فهي تلك التي يحكمها تحالف براغماتي ما بين العسكريين والتكنوقراط. وتسمى تلك الأنظمة أيضا بالأنظمة الاستبدادية البيروقراطية وهي الأنظمة التي تُحكم من قبل مجموعة قوية من البيروقراطيين الذين يستخدمون أجهزة الدولة لتطوير وإدارة الدولة. ويعتبر حكم باك تشونغ– هي في كوريا الجنوبية (١٩٦٢–١٩٧٩) أحد أبرز النماذج للأنظمة الإستبداية البيروقراطية (Sondrol 2009, 23). وقد انتجت التحولات الديموقراطية التي تشهدها كثير من الدول بعض الأنظمة الهجينة التي تحمل سمات كلٍ من النظامين الديموقراطي والسلطوي. ومنها على سبيل المثال السلطوية الدستورية التي طور مفهومها الباحث في الدراسات القانونية والدستورية مارك توشنت(2015, 1–17). وهو مفهوم يقف ما بين النظام الدستوري الليبرالي الذي يقوم على دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان، وبين النظام السلطوي التقليدي الذي يرفض الاعتراف بحقوق الإنسان ويفرض قيودا على صلاحيات القادة السياسيين. ومن الأمثلة على ذلك نظام لي كوان يو (١٩٥٩–١٩٩٠) مؤسس النهضة الاقتصادية في سنغافورة. وترتبط السلطوية والأنظمة الهجينة بالنظريات المتعلقة بالقيادة الكاريزماتية والتي من الممكن ان توجد في مختلف الأنظمة السياسية. ويرى ريكو اسحاق (2015, 58–76) ان الأنظمة

السياسية في آسيا الوسطى تستمد سلطتها من الكاريزما والتقاليد والإجراءات القانونية الا انها تعتمد على الكاريزما بشكل كبير للإبقاء على النظام السياسي. وبسبب الطبيعة الكاريزماتية المتغيرة والمرتبطة بالقائد الكاريزماتي مما يجعلها بحاجة الى روتين ليبقيها على قيد الحياة. لذلك قدم ماركس فيبر (1978, 328-349) مفهوم الروتين الكاريزمي وهي الآليات التي تستعملها عادة الأنظمة السلطوية التي تعتمد على القيادة الكاريزماتية في انتقال السلطة والتي تتمثل في التعيين والكاريزما الوراثية والكاريزما المكتبية. ويعد التعيين والذي يتضمن اعادة تشكيل القيادة الكاريزماتية هو أكثر تلك الآليات استقرار مقارنة بالآليات الأخرى اذ يتم تعيين الخليفة اما من القائد الكاريزماتي قبيل وفاته او من اتباعه بعد وفاته. وبذلك فهو يختلف عن الكاريزما الوراثية والتي تعني استعجال التوريث من ابناء الحكام او المقربين مما يجعل النظام غير مستقر لاسيما في ظل عدم استقرار او اجماع النخب السياسية. اما الكاريزما المكتبية فهي تتمثل في تحويل ممارسة القائد الكاريزماتي سلطة من القوة الفردية المباشرة الى المؤسسات القانونية والسياسية والتي تؤدي الى تجريد القوة من المؤسسات السياسية والتشريعية وعادة ما تتم من خلال تكرار التعديلات الدستورية. وقد شهدت تركمانستان كاريزما التعيين لاسيما بعد وفاة الرئيس الكاريزماتي الأول نيازوف (١٩٩١-٢٠٠٦) والذي توفى دون تسمية خلفه اذ سعت النخبة السياسية الى تعيين قوربان محمدوف (٢٠٠٧ -٢٠٢١). لذلك سعى الرئيس الجديد الى اعادة تشكيل الكاريزما من خلال التخلص من السياسيين الذين قاموا بتعيينه لاسيما اكمورات ريدجيبوف، رئيس الحرس الرئاسي، واكرميد رحمانوف وزير الداخلية وحرص على اجراء الإنتخابات التي وفرت له شرعية منفصلة على تلك التي قدمتها له النخب التي عينته خلفا لنيازوف (Isaacs 2015, 58-76).

المطلب الثاني: النشأة والتركيبة السكانية

ترجع اصول الاثنية التركمانية الى العرقيات الاثنية التي هاجرت من منغوليا في القرن الثامن الميلادي وصولا الى ما يعرف اليوم بمنطقة آسيا الوسطى. ووقعت هذه المنطقة تحت هيمنة العديد من الدول بما فيها المغول والدولة الصفوية وروسيا القيصرية. وفي العام ١٨٨١، انطلق الروس لاحتلال تركمانستان لاسيما بعد هزيمة التركمان في معركة غيوك – تيبي. وخلال الحرب العالمية الأولى، ثار شباب آسيا الوسطى ضد سياسة التجنيد الروسية الساعية إلى إرغام الشباب على القتال في الحرب. وبعد قيام الثورة البلشفية في العام ١٩١٧، حصلت تركمانستان على الحكم الذاتي. وفي العام ١٩٢٠، انضمت جميع شعوب آسيا الوسطى بما فيها التركمان لثورة الباسماتشي ضد الحكم السوفييتي. وقد تمكن السوفييت من السيطرة عليها وتحولت تركمانستان إلى جمهورية تركمانستان السوفييتية الاشتراكية (بينيغسن ١٩٨٩، ٤٦–١٠٢). اما اليوم، فيبلغ التعداد السكاني في تركمانستان ما يقارب ٦ ملايين نسمة حيث يشكل التركمان الأغلبية العظمى من السكان. كما تضم تركمانستان بعض الأقليات الأخرى من الأوزبك (٥%)، والروس (٤%) والكازاخ، والتتار، والأوكرانيين، والأرمن، والأذريين، والبلوش. تدين الأغلبية العظمى من التركمان بالديانة الإسلامية وينتمون إلى المذهب الحنفي، بالإضافة إلى بعض الأقليات من البهائية والشيعة الإثني عشرية وأغلبهم من الأقلية الأذرية، والمسيحيين المنتمين للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية. وقد بلغ الناتج المحلي في تركمانستان ٤٧ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠٢٠، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٨٤٥,١٤ دولارا (٢٠١٨). وعلى الرغم من أن أغلب التقارير الرسمية والصادرة عن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمصرف الدولي تشير إلى أن التعداد السكاني في تركمانستان يتراوح ما بين ٥,٥ إلى ما يفوق الـ ٦ ملايين نسمة، فإن هناك بعض التقارير الصحافية تشير إلى أن تركمانستان شهدت خلال المدة ما بين ٢٠٠٨–٢٠١٨، هجرة جماعية بلغت ما يقارب المليونين نسمة وذلك بفعل

الأزمات الاقتصادية والأوضاع المعيشية العامة، اذ تتجه تلك الهجرة تحديدا إلى روسيا وتركيا وأوزباكستان. وتعكس نسب التوظيف في القطاعات الإنتاجية تلك الاختلالات الهيكلية، فعلى الرغم من أن الزراعة تمثل ٨% من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تستأثر بالحصة الأكبر في توظيف المواطنين اذ تبلغ نسبة التوظيف فيها ٤٨%، في حين بلغت في الصناعة ١٤%، وفي الخدمات ٣٨% (Radio Free Europe 12/7/2021).

المطلب الثالث: الاقتصاد التركمانستاني

تعتبر تركمانستان بلدا صحراويا يعتمد اقتصادها بشكل كبير على إيرادات الغاز الطبيعي، وبذلك جاءت في المرتبة الـ ٢٣ عالميا من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي بلغ ٦,٥% (٢٠١٧). وتتوزع مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي كما يلي: قطاع الزراعة ٨%، وصادرات الهيدروكربونات ومعظمها من الغاز الطبيعي ٢٥%، وقطاع الصناعة ٢٠% (المنسوجات والأغذية والآلات وتشكيل المعادن)، وقطاع الخدمات ٤٧%. وسمحت العائدات من صادرات الغاز الطبيعي للرئيس الأسبق نيازوف بأن يصرف جزءا كبيرا منها على تجديد المدن الرئيسة لاسيما العاصمة عشق آباد التي كسيت جميع مبانيها بالرخام الأبيض الإيطالي. وقد واجهت تركمانستان عددا من الأزمات الاقتصادية، أهمها أزمة (١٩٩٨-٢٠٠٢) وذلك بسبب عدم وجود طرق كافية لتصدير الغاز الطبيعي بكميات كبيرة، وبسبب تراكم التزامات الدولة على الديون الخارجية القصيرة الأجل غير أنها تمكنت من تجاوزها بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والوقود في ذلك الوقت. أما الأزمة الثانية فقد جاءت في العام ٢٠١٤، على إثر انهيار أسعار الطاقة العالمية لانخفاض الطلب العالمي، مما دفع بالحكومة إلى خفض الإعانات وتأخير الأجور. كما خفَّض البنك المركزي التركمانستاني قيمة المانات بنسبة ١٩%، مما أدى إلى استمرار تدهور سعر العملة المحلية التي حُددت رسميا عند ٣,٥ مانات مقابل الدولار الأمريكي، على

الرغم من أنها في التداول تكون بسعر ٣٢ مانات للدولار (يناير ٢٠٢١). وبذلك تتمثل أبرز المشاكل الاقتصادية في تركمانستان في التخطيط المركزي وهيمنة الدولة على جميع القطاعات، وانخفاض قيمة العملة، وقيود التحويل، والفساد، والسياسات الانعزالية، وانخفاض الإنفاق على الخدمات العامة بسبب تراجع الإيرادات (The World Factbook 2021).

المطلب الرابع: النظام السياسي

نظام الحكم في تركمانستان هو جمهوري رئاسي بنظام الحزب الواحد وهو الحزب الديموقراطي التركماني مع محاولات لدعم التعددية السياسية الصورية. ويتكون النظام السياسي نظريا من ثلاث سلطات تقوم على مبدأ فصل واستقلالية السلطات مع تعاونها. وعلى الرغم من ذلك، فإن رئيس الجمهورية يتولى رئاسة السلطتين التنفيذية والتشريعية ويملك صلاحية تعيين وإقالة القضاة. وتتكون السلطة القضائية من المحكمة العليا ومحاكم محلية، وتعتبر المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في تركمانستان. وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية وهو أيضا رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وهو الذي يعين حكام الولايات وأعضاء الحكومة. أما مجالس الولايات والمحافظات فيأتون بالانتخاب الشعبي المباشر. وتجرى الانتخابات الرئاسية بنظام الجولتين. ويتم تنظيم الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات المركزية المعينة من قبل مجلس النواب. ويمثل السلطة التشريعية في تركمانستان ما يسمى بـ(المجلس الوطني) الذي انتُخب أخيرا في العام ٢٠٢١. ويتكون المجلس الوطني من مجلسين هما المجلس الأعلى أو مجلس الشعب (خلق مسلاخاتي) و المجلس الأدنى أو مجلس النواب[١]. ويتكون المجلس الأعلى من ٥٦ عضوا حيث يُنتخب ٤٨ عضوا من المحافظات الخمس والعاصمة عشق آباد وذلك عن طريق التصويت من قبل أعضاء الهيئات التمثيلية المحلية لكل منهم، أما الثمانية الآخرون فيتم تعيينهم من قبل الرئيس مباشرة.

أما المجلس الأدنى أو مجلس النواب الذي يتكون من ١٥٦ عضوا فيأتون جميعهم بالانتخاب الشعبي المباشر (Eurasianet 2020).

المطلب الخامس: المظاهر السلطوية في النظام السياسي

١–مدة الرئاسة غير محددة: خلال حقبة الرئيس نيازوف (١٩٩١–٢٠٠٦)، جرت الانتخابات الرئاسية لمرة واحدة في العام ١٩٩٢، حيث خاض الانتخابات منفردا. وفي استفتاء العام ١٩٩٤ تم تمديد ولايته حتى العام ٢٠٠٢، وفي العام ١٩٩٩ تم تنصيبه رئيسا مدى الحياة. ومع قدوم الرئيس محمدوف، قام بإرجاع العمل بالنظام الانتخابي حيث حدد في البداية فترات معينة للترشح للرئاسة إلا أنه تراجع عنها في التعديلات الدستورية في العام ٢٠١٦. ففي تلك التعديلات تمت إزالة الحد العمري للترشح للرئاسة وإطالة الولاية الرئاسية من خمس سنوات إلى سبع سنوات. وشهدت حقبته ثلاثة انتخابات رئاسية أُجريت في ٢٠٠٧، و٢٠١٢، و٢٠١٧(عبدالكريموف ٢٠١٧).

٢–عدم استقرار السلطة التشريعية: شهدت السلطة التشريعية تغيرات متعددة تحت حكم كلا الرئيسين. فخلال حقبة الرئيس نيازوف، نص دستور ١٩٩٢، وكذلك التعديل الدستوري في العام ٢٠٠٣، على أن السلطة التشريعية تتكون من هيئتين تشريعيتين هما: مجلس الشعب ويسمى «خلق مسلاخاتي» ومجلس النواب. ويتكون مجلس الشعب من ٢٥٠٠ عضو منتخب، وبعضهم يعينهم رئيس الدولة وهو رئيس مجلس الشعب أيضا مدى الحياة، ويملك مجلس الشعب صلاحية تعديل الدستور وحل مجلس النواب. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الشعب هو الوريث الشرعي لمجلس السوفييت الأعلى. وقد شهدت تركمانستان ثلاثة انتخابات لمجلس الشعب جرت في العام ١٩٩٢ و٢٠٠٣، وآخرها في العام ٢٠٠٧[٢]. ومع قدوم الرئيس بيردي محمدوف، فقد أقدم في العام ٢٠٠٨ على إجراء عدد من التعديلات التي تضمنت إضعاف هذا المجلس وذلك بعد أن ضُم لمجلس الحكماء وهو مكون من نواب ينتخبون من قبل المجالس المحلية على المستوى الإقليمي. وبعد الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠١٤، أقدم الرئيس على

تبني دستور جديد في العام ٢٠١٦ أعاد من خلاله مجلس الشعب الى الحياة السياسية مجددا. فقد نصت تلك التعديلات على إنشاء المجلس الوطني التشريعي الذي ينقسم بدوره إلى مجلسين هما مجلس الشعب ومجلس النواب. أما مجلس النواب، فخلال حقبة نيازوف كان يتكون من خمسين عضوا منتخبا كل خمس سنوات بالانتخاب المباشر. وقد شهد مجلس النواب انتخابات وفق ذلك النظام في عدد من السنوات بما فيها العام ١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٩، وآخرها العام ٢٠٠٤(The China Post 1/7/2007) . ومع قدوم الرئيس محمدوف تمت زيادة عدد المقاعد من ٥٠ مقعدا إلى ١٢٥ مقعدا. وقد شهدت تركمانستان عدة انتخابات وفق ذلك التعديل شملت الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٨، و٢٠١٣، و٢٠١٨ وستكون الانتخابات القادمة لمجلس النواب في ٢٠٢٣. وبعد إدخال التعديلات الجديدة وفق القانون الجديد في نهاية العام ٢٠٢٠، تمت الانتخابات لمجلس الشعب في مارس ٢٠٢١(عربي٢١، ٢٠١٣).

٣-هيمنة الرئاسة على السلطة التشريعية: يتولى رئيس الجمهورية رئاسة كل من المجلس الوطني ومجلس الشعب. كما نصت التعديلات الدستورية الجديدة على أن رئيس مجلس الشعب هو الثاني في خط الرئاسة، بحيث يستطيع تقلد منصب الرئاسة في حال عجز الرئيس الحالي على تولي مقاليد السلطة[٣]. ويحظى مجلس الشعب بصلاحيات واسعة تشمل عمل الاستفتاءات العامة والنظر في المرشحين لرئاسة المحكمة العليا ومكتب المدعي العام ووزارة الداخلية ووزارة العدل، ومنح جوائز وألقاب عسكرية وتشريفية (Clement 2019). وقد أثارت تلك التكهنات الواسعة لهذا المجلس، بأنها خطوات نحو توريث السلطة حيث يتولى الرئيس منصب فخري إشرافي يشرف من خلاله على الحياة السياسية في مرحلة مابعد التقاعد

٤-الحزب الواحد: تتجلى المركزية السياسية المؤسسية في النظام التركمانستاني من خلال تبني نظام الحزب الواحد وهو الحزب الديمقراطي التركمانستاني مع محاولات لدعم التعددية السياسية الصورية[٤]. ويعتبر هذا الحزب الوريث الشرعي للحزب

الشيوعي السابق حيث يسيطر على جميع الصناعات ويعتمد على سياسة التخطيط المركزي وتقديم الخدمات الحكومية وتعزيز الأيديولوجيا القومية. وهو الحزب الذي اعتمد عليه الرؤساء في الانتخابات الرئاسية على التوالي التي ضمت الانتخابات العام ١٩٩٢، و٢٠٠٧، و٢٠١٢، و٢٠١٧. ويشارك هذا الحزب كذلك في الانتخابات التشريعية حيث يهيمن على أغلب المقاعد النيابية، وحتى بعد تقديم قانون التعددية الحزبية في العام ٢٠١٠، فإن جميع الأحزاب التي تشكلت تدين بالولاء للحزب الديمقراطي التركمانستاني

.(Radio Free Europe, 29/3/ 2021)

المبحث الثاني: العوامل البنيوية المؤثرة في سلطوية النظام السياسي

سوف يتناول هذا المبحث أبرز العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعزيز الطبيعة السلطوية للنظام السياسي الحاكم في تركمانستان.

المطلب الأول: السياسات السوفييتية في التهميش العرقي

أسهمت السياسات السوفييتية في تأصيل السلطوية في تركمانستان على البُعدين المؤسسي والسياسي. فعلى المستوى المؤسسي، تمكن الحزب الشيوعي من إقامة جميع المؤسسات الرسمية السلطوية سواء كانت الحزب السياسي، والشرطة السرية، والأجهزة الإعلامية والدعائية ومجلس السوفييت الأعلى وغيرها. أما على المستوى السياسي، فقد اتبع الحزب الشيوعي منهاجية القمع السياسي وتهميش السكان المحليين من خلال إبقائهم في الأرياف، ومن ثم تهميشهم في المناصب السياسية والمهنية لافتقارهم إلى المهارات اللازمة. فخلال الحقبة السوفييتية، تعاقب على رئاسة الحزب الشيوعي في تركمانستان عدد من السياسيين المُبعدين وفق سياسة الإبعاد العظيم التي اتبعتها موسكو للتخلص من المنافسين السياسيين للسكرتير الثاني للحزب الشيوعي جوزيف ستالين (١٩٢٤-١٩٥٣). فمعظم الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم تركمانستان بدءا من إيفان ميزلوك ووصولا إلى الرئيس السادس أنا ميخامدوف الذي لم يستمر في السلطة

سوى يومين تمت تصفيتهم خلال الإبعاد العظيم. كما أن أغلبهم ينتمون إلى العرقية السلافية لاسيما الأوكرانية ومن قدماء المحاربين الذين حاربوا إلى جانب الجيش الأحمر تحت إمرة منظِّر حزب البلاشفة ليون تروتسكي. فقد جاء إيفان ميزلوك المنتمي عرقيا إلى لاتفيا بوصفه أول رئيس لتركمانستان، وفي الوقت نفسه كان أول سكرتير للحزب الشيوعي التركمانستاني خلال الفترة ما بين (١٩٢٤– ١٩٢٦). وكان قد ولد تحت الحكم القيصري في أوكرانيا وانضم خلال الحرب الأهلية إلى الجيش الأحمر بقيادة ليون تروتسكي. وفي العام ١٩٢٥ عُيِّن خال مراد ساخات مرادوف رئيسا لتركمانستان بدلا منه. وفي العام الذي يليه حل محله شيماردان إبراقيموف سكرتيرا للحزب الشيوعي التركمانستاني خلال المدة (١٩٢٦—١٩٢٧). وتبعه بعد ذلك نيكولاي باسكوتسكي لسنة واحدة أيضا (١٩٢٧–١٩٢٨) الذي أُعدم فيما بعد في العام ١٩٣٨ خلال أحداث (الإبعاد العظيم)[٥]. وخلال المدة ما بين (١٩٢٨–١٩٣٠)، تولى السلطة جريجوري نوموفيتش أرونشتام كثالث وآخر رئيس سوفييتي لتركمانستان اذ دُمجت صلاحيات الرئيس مع المنصب الخاص بسكرتير الحزب الشيوعي. وقد تم التخلص من جريجوري وأخيه لازار فيما بعد خلال أحداث (الإبعاد العظيم). ويعد ياكوف إبراموفيج بوبوك السكرتير الخامس للحزب الشيوعي (١٩٣٠–١٩٣٧). وبعد مرضه المفاجئ عين بديلا منه أنا ميخامدوف لمدة يومين فقط. ثم وقع اختيار ستالين على ياكوف شوبين الذي استمر في المنصب خلال المدة ما بين ١٩٣٧–١٩٣٩ واستُبدل بمايكل فونين (١٩٣٩–١٩٤٧)، وتبعه شادزة بيتروف (١٩٤٧–١٩٥١) (Nazarovich 2017).

المطلب الثاني: المفاضلة المناطقية والصراع القبلي

تنقسم تركمانستان اليوم على خمس مناطق رئيسة تؤدي دورا مهما في الحياة السياسية في تركمانستان وهي: آخال وتقع فيها العاصمة عشق آباد، ومرو، وبلخان، وداش أغوز، وليباب. وتتمثل الكثافة السكانية في المناطق الجنوبية والشرقية والشمالية الشرقية

(The World Factbook 2021). وقد لعبت السياسة السوفييتية دورا مهما في إذكاء الانقسامات القبلية والمفاضلة المناطقية التي استمرت آثارها حتى الوقت الراهن. فمع قرب نهاية حكم جوزيف ستالين، بدأ ظهور النخبة السياسية التركمانية على المشهد السياسي. وكان ذلك مع وصول بالوش أوفيزوف الذي استمر في السلطة عاما واحدا (١٩٥٠–١٩٥١)، وخلفه سوخان بابابيف (١٩٥١–١٩٥٨). وقد شهدت تلك المدة حالة من الانفتاح السياسي بعد وصول السلطة السوفييتية الجديدة بقيادة نيكيتا خروتشوف (١٩٥٣–١٩٦٤) اذ تميز حكمه برفض السياسات الستالينية والعمل على الانفراج السياسي والدولي. وقد استغل السياسيون التركمان أجواء الانفتاح السياسي للمطالبة بمزيد من المكتسبات السياسية والقومية التي أقلقت موسكو اذ دفعت باتجاه إقالة بابابيف وعدد من حلفائه السياسيين. واستُبدل بسكرتير جديد للحزب الشيوعي في تركمانستان وهو دزوما دوردي كاراييف الذي استمر في السلطة حتى وفاته في العام ١٩٦٠. وقد عادت النزعة القومية التركمانية مجددا إلى السلطة مع إعادة تعيين بالوش أوفيزوف (١٩٦٠–١٩٦٩) ممثلا عن نخبة «عشق آباد» التي بدورها تنتمي إلى قبيلة أخال تكي القاطنة في إقليم أخال. وخلال حقبة ليونيد بريجنيف، تم اختيار محمد نزارغابيروف (١٩٦٩–١٩٨٥) من إقليم ليباب ليكون رئيسا للحزب الشيوعي في تركمانستان بهدف خلق التوازن داخل النخب التركمانية لاسيما مع نخبة عشق آباد التي عرفت بطموحها السياسي. وفي مطلع السبعينيات سعى غابيروف إلى الإقصاء السياسي لنخبة عشق آباد من الحياة السياسية في تركمانستان. وذلك من خلال تعيين المقربين من القبائل الأخرى في المناصب والمواقع القيادية. ومن هؤلاء على سبيل المثال، تولى آنامحمت كلوسيف – من قبيلة يموت – رئاسة مجلس السوفييت الأعلى في تركمانستان (١٩٦٣–١٩٧٨)، ومن قبيلة ماري – تكي عينت ما مولائيفا سكرتيرا لأيديولوجية اللجنة المركزية، ومن قبائل الشمال عين بالي أزكولييف نائب رئيس مجلس الوزراء (١٩٧٥–١٩٧٨)، ومن ثم تولى رئاسة مجلس السوفييت الأعلى (١٩٧٨–

١٩٨٧). وفي مرحلة لاحقة سعى غابيروف إلى إشراك قبيلة أخال تكي في المناصب العليا على أن يكونوا من المقربين منه شخصيا. وكان كاري ماريف من أبرز الشخصيات – من قبيلة عشق آباد – المقربة إلى غابيروف. كما حرص غابيروف على تعزيز ثقافة الولاء لموسكو من خلال نشر اللغة الروسية وتعزيز مكانة الروس في التاريخ التركمانستاني. وحينما اعتُمد الدستور في العام ١٩٧٨ لم يشر في أي من مواده إلى أفضلية اللغة التركمانية في الجمهورية. كما أنه حرص على ترويج نظرية انضمام تركمانستان الاختياري إلى روسيا. وخلال مدته ، تلقت تركمانستان اهتماما كبيرا من موسكو للاستثمار في تحديث قطاعات النفط والغاز، ورفع المستوى المعيشي للسكان. وعلى الرغم من ذلك، فقد أدّت السيطرة المركزية المفرطة على التنمية الاقتصادية إلى ركود النمو الاقتصادي وتزايد ظاهرة الفساد والمحسوبية والمنافسات المناطقية والقبلية. وبعد ظهور فضيحة فساد القطن، سعى سكرتير عام الحزب الشيوعي الجديد ميخائيل غورباتشوف إلى إقالة غابيروف مما سمح له بالتفرغ لكتابة عدد من الكتب بما فيها مذكراته الخاصة والتي مات قبل الانتهاء منها في العام ١٩٩٩ (Slavomir 2016, 29-49).

المطلب الثالث: دور الرئيس نيازوف في محاربة المجتمع المدني

أسهمت السياسات السوفييتية المتضاربة في حقبة السكرتير السابع للحزب الشيوعي مايكل غورباتشوف في تعزيز السلطوية التركمانستانية التي ظهرت بوضوح في حقبة ما بعد الاستقلال. فقد تفاعلت النخب التركمانية مع السياسات التي أعلنها غورباتشوف في الإصلاح السياسي والاقتصادي واللتين عرفتا بسياستي «الغلاسنوست والبيروسترويكا»، وذلك من خلال تشكيل أحزابها الليبرالية وتجمعاتها المدنية. إلا أن موسكو لم تدعم تلك البراعم المدنية وفضّلت الاستمرار في سياسة المفاضلة القبلية والمناطقية. فقد اختارت موسكو صابر مراد نيازوف بديلا من غابيروف في رئاسة الحزب الشيوعي في تركمانستان[٦]. وقد جاء اختيار اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي في موسكو

لنيازوف إرضاء لقبيلته التي همشت في الفترة السابقة والمتمثلة في نخبة عشق آباد. كما عززت نشأته كونه يتيما من مكانته في موسكو والتي رأت أن تلك النشأة ستسهم في تعزيز ولائه للدولة والحزب الشيوعي والسلطة المركزية السوفييتية. وقد نجح نيازوف في تدعيم سلطته على ثلاثة محاور رئيسة، تمثل المحور الأول في تنفيذ سياسة موسكو في إقصاء نفوذ غابيروف وحلفائه وتعزيز نفوذ نخبة عشق آباد في تولي المناصب العليا باستثناء قطاعات الطاقة والأمن التي ظلت تابعة لموسكو. والمحور الثاني تمثل في سياسته البراغماتية مع موسكو حيث حرص في البداية على دعم غورباتشوف حينما كان يملك السلطة، ولكنه تحول عنه مع تصاعد نفوذ الرئيس بوريس يلتسن. وقد استوعب نيازوف من خلال فضيحة القطن التي جرت على أثرها تصفية عدد من القيادات في آسيا الوسطى، بأنه لا وجود لحلفاء دائمين في السياسة. وذلك كان سببا لاتباعه تدريجيا سياسة «تمجيد أو تقديس الفرد» والعزلة والحياد الدائم. واستمد نيازوف شرعيته كذلك من الاستفتاء الذي جرى في أكتوبر ١٩٩٠ وحاز فيه ٩٨,٣% من الأصوات. أما المحور الثالث فقد تمثل في قمع جميع المحاولات المدنية التي عبَّر عنها السياسيون التركمان في إنشاء التجمعات والأحزاب السياسية التي تمثلت في كل من(Ochs1997, 328).

أ-حركة "أقزي بيرليك" Agzybirlik: في العام ١٩٨٧، شهدت العاصمة عشق آباد، أول مظاهرة لما يقارب ٢٠٠٠ جندي من الذين شاركوا في الحرب السوفييتية على أفغانستان (Rashid 1995,196). وفي أبريل ١٩٨٨، اجتمعت النخبة التركمانية المثقفة (الإنتلجنتسيا)، وطالبت بإحياء أوجه الثقافة التركمانية بما فيها استخدام الأحرف اللاتينية بدلا من الروسية. وقد أفضى ذلك الاجتماع إلى فتح الرئيس نيازوف تحقيقات موسعة وتم حظر أنشطة المثقفين. كما تظاهرت القوى السياسية ضد الرواية التاريخية الرسمية لتركمانستان والمتعلقة بالانضمام الطوعي لروسيا. وتمخض عن ذلك الحراك ولادة أول حركة مدنية تركمانية عرفت باسم (أقزي بيريك) التي تمكنت في سبتمبر

١٩٨٩ من جمع تحت مظلتها ما يقرب ٦٠٠ من المثقفين التركمان. وفي ١٢ يناير ١٩٩٠ اختارت الحركة تاريخ وموقع معركة (غيوك تيبي) لأن يكون يوما تذكاريا في التاريخ التركماني وذلك تحديا للتفسير الرسمي للتاريخ الروسي – التركمانستاني، إلا أن تلك التظاهرة، شكّلت نقطة التحول في علاقة الرئيس بحركات المجتمع المدني التي رأى أنها تمثل المعارضة لسلطته. وفي يناير ١٩٩٠، حُظرت الحركة من قبل السلطات الرسمية التي وصفتها بالحركة القومية المتطرفة. وفي شهر أكتوبر من ذلك العام وقبيل الانتخابات الرئاسية أُلقي القبض على سيرالي نومورادوف وهو أحد قيادات تلك الحركة (Clement 2019).

ب– حركة دعم الإصلاح الديمقراطي: كانت هناك محاولات لإنشاء ما يسمى بحركة الإصلاحات الديمقراطية في موسكو من قبل عدد من النشطاء المدنيين والشيوعيين السابقين إلا أنها قمعت من قبل المسؤولين في الحزب الشيوعي في عشق آباد. وفي ١٩٩٢، أصدر الصحافي الفيلسوف محمد مراد سلاماتوف العدد الأول من المجلة السياسية والاجتماعية في موسكو حيث جاءت أغلب المساهمات من أعضاء حزب أقزي بيرلك، إلا أن السلطات التركمانية حظرت المجلة وصادرت أعدادها لاسيما أنها تضمنت انتقادات مباشرة للرئيس التركمانستاني. وفي العام ١٩٩٥، أطلق سلاماتوف في مجلة (تركماني الماناخ) مقالا شهيرا ناقدا تحت عنوان (من يحكم تركمانستان) (Slavomir 2016, 29–49).

ج– نادي باج خاش للنقاش واتحاد الكتاب التركمانستاني: تم إنشاء نادي باج خاش للنقاش في أكاديمية العلوم من قبل سوخرت قاديروف الذي اشتهر بمقالته التي نُشرت في العام ١٩٩٢ حول الدستور التركمانستاني. غير أنه أُجبر فيما بعد على الهجرة خارج تركمانستان، كذلك الحال مع رئيس اتحاد كتاب تركمانستان أسيركولي باجريف الذي تمت إقالته من قبل الرئيس نيازوف وتم ضم بقية الأعضاء إلى اتحاد جديد برئاسة نيازوف (Rashid 1995,196).

د- المحاولات الحزبية: تأثرت تركمانستان من الحرب الأهلية في طاجيكستان، حيث استقبلت في العام ١٩٩٦، ما يقارب ٢٠ ألف لاجئ من طاجيكستان، وآخرين بالعدد نفسه من أفغانستان. لكن تلك الهجرات لم تؤثر داخليا في نشأة التجمعات والأحزاب الدينية اذ انصبت الجهود باتجاه التجمعات المدنية. وجاءت المحاولات الأولى لإنشاء الأحزاب السياسية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي مباشرة متزامنا في الوقت نفسه مع سعي نيازوف إلى توطيد سلطته السياسية. وقد كانت البداية مع أقزي بيرليك التي حاولت ترسيخ نفسها كحركة وطنية ولكن حُظرت نهائيا. ومن ثم حاول جزء من الحركة إنشاء حزب التنمية الديمقراطية وسُميت دور ديموراد خودام محمدوف رئيسا للحزب، لكن السلطات رفضت تسجيل الحزب، واعتُقل زعيمه لاحقا واوُدع مستشفى للأمراض النفسية. وفي العام ١٩٩١ سعى كذلك محمد دور ديمراد إلى إنشاء الحزب الديمقراطي لتركمانستان والذي كان يسعى إلى توحيد جميع الشعوب التركية، الا ان السلطات حظرت أنشطة الحزب لذلك عقد مؤتمره الأول في موسكو لكنه لم يتمكن من المضي في العمل السياسي. وفي العام ١٩٩٢، نشطت محاولات أخرى لإنشاء أحزاب سياسية كالحزب الزراعي والحزب الشيوعي وأقزي بيرليك والجمعية الروسية لتركمانستان لكنها فشلت جميعها في الحصول على مباركة السلطة (Rashid 1995, 196).

المطلب الرابع: السياسة الداخلية للرئيس نيازوف في تعزيز السلطوية (١٩٩١-٢٠٠٦)

سنحت الفرصة لنيازوف الذي وصل إلى السلطة قبيل تفكك الاتحاد السوفييتي في تشكيل طبيعة النظام السياسي في تركمانستان في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد تمكن نيازوف الذي كان يشغل منصب رئيس الحزب الشيوعي من البقاء على سدة الحكم في تركمانستان خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٥ وحتى العام ٢٠٠٦. وفي أكتوبر ١٩٩٠، خاض نيازوف أول الانتخابات باعتباره مرشحا وحيدا عن الحزب الشيوعي التي توجت بفوزه بنسبة ٩٨,٣% من إجمالي الأصوات. أما في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد تُوجت الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٩٢ كذلك بفوز نيازوف بعد أن

منعت السلطات المرشحين الآخرين من المشاركة. كما مُددت ولاية نيازوف حتى العام ٢٠٠٢ من خلال استفتاء ١٩٩٤. وفي ديسمبر ١٩٩٩، أُجريت الانتخابات النيابية لعدد من المرشحين الذين اختارهم الرئيس، ولم يُسمح للمعارضة بالمشاركة في الانتخابات. وفي ذلك العام، أعلن البرلمان المنتخب الجديد تنصيب نيازوف رئيسا مدى الحياة(Nohlen and others 2001, 477). وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢، أُطلقت النيران على مركبته في العاصمة عشق آباد، حيث وصف نيازوف ذلك الهجوم بأنه محاولة لقلب نظام الحكم. وأدت محاولة الاغتيال إلى موجة من القيود الأمنية والإعلامية واعتقال آلاف من المواطنين وفصل عدد من المسؤولين الحكوميين. كما وجَّه نيازوف الاتهام إلى وزير الخارجية السابق المنفي بوريس شيخمورادوف بتخطيط الهجوم. وفي العام ٢٠٠٤، شهدت العاصمة عشق آباد، حملة منشورات تطالب بالإطاحة ومحاكمة نيازوف، وحينما فشلت السلطة في إيقافها، أعلن نيازوف عبر التلفزيون الرسمي إقالته وزير الداخلية ومدير أكاديمية الشرطة. ومنذ ذلك الوقت وحتى العام ٢٠٠٦، شهدت تركمانستان تكثيف الإجراءات التعسفية وتغيير المسؤولين الحكوميين وإغلاق المكتبات والمستشفيات خارج العاصمة حتى أُعلنت وفاة الرئيس نيازوف إثر أزمة قلبية عن عمر يناهز الـ ٦٦ عاما(Theroux 2007). وعلى الرغم من أن نيازوف لم يسمِ خلفه، فإن تولي نائب رئيس الوزراء آنذاك قوربان قولي بيردي محمدوف مهمة تنظيم جنازة الرئيس، فهي إشارة إلى تزكية الحزب للرئيس الجديد، وذلك وفق التقاليد المتعارف عليها في الحزب الشيوعي. أما قانونيا، فإن الدستور ينص على أن رئيس مجلس السوفييت الأعلى أويزجيلدي عطايو يتولى مقاليد السلطة لحين انتخاب الرئيس الجديد لكن سرعان ما اعتُقل عطايو باتهامات سياسية وأخلاقية. وبذلك فقد سُمي رئيس الوزراء قوربان قولي بيردي محمدوف رئيسا بالإنابة من قبل مجلس الأمن القومي. وبما أن المادة ٦٠ من الدستور التركمانستاني تنص على أن الرئيس بالإنابة (قد لا يتمكن من الترشح للرئاسة)، فقد صوَّت مجلس الشعب في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦

على إلغاء تلك المادة مفسحا المجال لبيردي محمدوف للترشح للانتخابات حيث كان ضمن المرشحين الستة المختارين من أعضاء الحزب الديمقراطي. وتم إعلان موعد الانتخابات الرئاسية في يوم ١١ فبراير ٢٠٠٧ حيث تمكن محمدوف من الفوز في الانتخابات بنسبة ٨٩% من إجمالي أصوات الناخبين

(Al-Jazeera English News 2007)

المطلب الخامس: دور السياسة الخارجية والحياد الدائم

بعد الاستقلال تبنت تركمانستان سياسة الحياد الدائم التي أُدرجت ضمن مواد الدستور باعتبارها مبدأ ركينا في السياسة الخارجية للدولة. وفي العام ١٩٩٥، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخمسين قرارا بالإجماع يعترف بالحياد الدائم لتركمانستان. وفي العام ٢٠١٧، أعلنت الأمم المتحدة بأن ١٢ ديسمبر هو يوم عالمي للحياد من أجل دعم السلام والأمن في المناطق ذات العلاقة. وقد عبَّر الرئيس الأسبق نيازوف عن تلك السياسة من خلال النصب الشهير الذي سُمي بـ«نصب الحياد» وهي عبارة عن منصة من الرخام الأبيض يعلوها تمثال ذهبي لنيازوف فاتحا يديه، ويدور دائما في مواجهة الشمس كزهرة عباد الشمس والذي بلغت قيمته ١٢ مليون دولار (Habeeb 2005,105).

وقد عزز تلك السياسة الرئيس محمدوف الذي أكد أن تركمانستان تسعى من خلال الحياد الدائم إلى العمل بشكل قريب مع الأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة للمساهمة في حل المشكلات العالمية (محمدوف ٢٠٢٠). بل إن في العام ٢٠٢٠ احتفلت تركمانستان باليوبيل الفضي لتلك السياسة. وقد أدى ذلك العامل الخارجي المتمثل في العزلة الاختيارية في تعزيز الطبيعة السلطوية حيث تمكن النظام السياسي من النأي بنفسه عن أي ضغوطات خارجية باتجاه الانفتاح والتعددية السياسية. ويرى رسلان ميتيايف، رئيس تحرير أحد المواقع الإخبارية التركمانية، أن سياسة الانغلاق تهدف إلى عدم إطلاع الشعب التركماني على طبيعة الحياة خارج تركمانستان. وقد يكون ذلك

سببا رئيسا في تجنب تركمانستان الثورات والانتفاضات كالتي شهدتها دول الجوار ومنها قيرغيزستان وإيران (القليوبي ٢٠١٩). وبفعل تلك السياسة، أحجمت تركمانستان عن الدخول في المنظمات الإقليمية لاسيما منظمة شانغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي. كما اتسمت مشاركة تركمانستان بالرمزية مع برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لحلف الشمال الأطلسي. وخلال فترة التسعينيات تمكن نيازوف من إقامة علاقات جيدة ما بين طرفي النزاع في أفغانستان بما فيها طالبان وتحالف الشمال. وفي أعقاب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، قدمت تركمانستان دعما محدودا للحملة العسكرية الأمريكية ضد طالبان. وقد حدت تلك السياسة من قدرة الدولة على المساهمة في حل المشاكل عابرة الحدود مثل الإرهاب ومكافحة المخدرات ونقص المياه وعدم الاستقرار الإقليمي التي تتطلب تعاونا دوليا لاسيما في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان (Stronski 2017).

المطلب السادس: العامل الثقافي (تقديس الفرد) A Cult of Personality

تمكن الرئيس نيازوف من استخدام العامل الثقافي والأيديولوجي من أجل تعزيز النظام السلطوي في تركمانستان وذلك من أجل ملء الفراغ الأيديولوجي الذي ظهر نتاجا لانهيار المنظومة الشيوعية. كما أسهمت تلك السياسة في محاربة أي أفكار بديلة لاسيما الإسلام السياسي التي ظهر جليا في مطلع التسعينيات في دول الجوار ومنها أوزباكستان وطاجيكستان وأفغانستان وإيران. ولهذا انصبت الجهود الثقافية على اتجاهين رئيسين هما ثقافة تمجيد أو تقديس شخص الرئيس وإعادة إحياء الثقافة التركمانية (Bohr 2016,29–30).

وتمثل الاتجاه الأول في عديد من الإجراءات التي اتخذها الرئيس وأهمها حينما تبنى لقب «تركمانباشي» وتعني أب التركمان في العالم، وكان رئيسا مدى الحياة. وأطلق اسمه وعدد من أفراد عائلته على العديد من المدارس والمطارات والمدن، بما فيها مدينة كراسنوفودسك التي سُميت باسمه. أما والدته قوربان سلطانة إيجه فقد أطلق اسمها على

شهر أبريل، وسميت كذلك باسمها إحدى المقاطعات (Osbom 2006). ووضع تركمانباشي كتابه (الروح نامه) (رسالة الروح) وهو عبارة عن سيرة ذاتية تهدف إلى إرشاد شعبه لأفكاره وثقافته الوطنية. وتحول الكتاب إلى عقيدة أيديولوجية فرضت على جميع التركمان قراءته وحفظه في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية. كما أصبح متطلبا للحصول على أي وظائف أو معاملات يومية بما فيها استخراج رخصة قيادة السيارة. وترجمت الشركات الأجنبية – الطامحة في الحصول على عقود الغاز الطبيعي ومنها شركة أطلس كوبكو –كتاب (الروح نامه) إلى ٢٠ لغة عالمية، وتم اختيار هذه الشركة لتكون المورد الوحيد لمعدات إنشاء الطرق (رضوان ٢٠٠٥). ومن مظاهر تمجيد الفرد، تدخل نيازوف في تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، فعلى سبيل المثال، في ٢٠٠٤ مُنع الرجال من إطالة شعر الرأس أو اللحى، ومُنع مذيعو التلفزيون من وضع مساحيق التجميل، والتركمان من ارتداء الأسنان الذهبية التي كانت ممارسة عامة(BBC 2004). كما قدم نيازوف دورة حياة جديدة للإنسان التركماني مقسمة وفق التطور العمري. وتمثل الاتجاه الخاص في إعادة إحياء الثقافة التركمانية من خلال إنشاء حركة الإحياء الوطني وهي المنظمة الحكومية المعنية بالترويج للثقافة التركمانية. ومنع الأغاني والموسيقى المسجلة واقتصرها على الموسيقى الحية. وحُرِّمت الأوبرا والباليه والسيرك كونها فنونا غير تركمانية. كما اعتمد الأحرف اللاتينية بديلا من الروسية لكتابة اللغة التركمانية [٧]. وفرض تركمانباشي على جميع المؤسسات الحكومية التعليمية استخدام اللغة التركمانية دون غيرها. كما أطلق أسماء الأبطال التركمان والشعراء والأحداث التاريخية على أيام الأسبوع والأشهر (Osbom 2006). ومن الجدير بالذكر، أن بعد وفاة نيازوف، أُلغيت تلك الأسماء، وفي ٢٣ أبريل ٢٠٠٨، أعلن مجلس الوزراء الرجوع إلى الأسماء القديمة المستعارة من اللغة الروسية.

المطلب السابع: دور الرئيس قوربان قولي بيردي محمدوف (٢٠٠٧ -٢٠٢١)

في ١٤ فبراير ٢٠٠٧، تمكن قوربان محمدوف من أداء القسم الرئاسي بعد إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية[٨] وفي سبتمبر ٢٠٠٨، أصدر مجلس الشعب قرارا بالإجماع باعتماد دستور جديد للبلاد[٩]. وفي العام ٢٠١٠ سُمح بالتعددية الحزبية، حيث أنشأ في العامين اللذين يليهما حزب الصناعيين ورجال الأعمال. وفي الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٢، أعيد انتخاب محمدوف رئيسا للبلاد بنسبة ٩٧% من إجمالي أصوات الناخبين[١٠]. وفي ٢٠١٦، أجريت تعديلات على الدستور شملت إزالة حدود الولايات والحد العمري البالغ ٧٠ عاما للمرشحين للرئاسة، كما مُددت الولاية الرئاسية من خمس سنوات إلى سبع سنوات. وفي فبراير ٢٠١٧ أُجريت في تركمانستان الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها محمدوف بنسبة ٩٧% [١١]. وفي عهده شهدت تركمانستان انتخابات لمجلس النواب جرت على التوالي في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٨، وأخرى لمجلس الشعب في العام ٢٠٢١. وقد اتسم النظام السياسي خلال فترة الرئيس محمدوف بعدد من السمات ومنها:

١-استبدال سياسات الرئيس الأسبق نيازوف بسياسات أكثر انفتاحا وإعطاؤها الصبغة الشعبية. فعلى سبيل المثال حينما نقل تمثال الرئيس نيازوف الذهبي من الميدان الرئيس إلى إحدى ضواحي العاصمة، استُبدل بعد عدة سنوات بتمثال للرئيس محمدوف ممتطيا حصانه المفضل آكان وممسكا بحمامة في اليد اليمنى. فقد أكدت السلطات لوسائل الإعلام أن وضع التمثال جاء امتثالا لرغبة السكان المحليين. كما أن الحصان يعتبر رمزا وطنيا لتركمانستان التي عُرفت تاريخيا بتربية أفضل الجياد. وأصدرت الحكومة كذلك قرارا بإعادة عمل الأوبرا وعروض السيرك وزيادة سنوات التعليم. وتم توسيع شبكة الاتصالات مع الشركات الراغبة في الاستثمار في مجالي البترول والغاز الطبيعي (عربي ٢١، ٢٠١٥).

٢- على الرغم من ذلك الانفتاح النسبي، فإن الرئيس حرص على الإبقاء على الطبيعة التسلطية للنظام السياسي في عديد من المجالات لاسيما بعد توسعة صلاحيات المجلس الوطني ومجلس الشعب اللذين يُرأسان من قبل رئيس الجمهورية. ولذلك عادة ما تأتي تركمانستان في ذيل قائمة الدول في التقارير المعنية بالتحولات الديمقراطية الصادرة عن عدد من المنظمات المعنية بتلك التحولات ومنها منظمة العفو الدولية وفريدام هاوس. وتعتمد تلك التقارير في معايير التقييم على مؤشرات الحوكمة والشفافية والمجتمع المدني وحرية التعبير. فعلى سبيل المثال، وفق التقرير السنوي للعام ٢٠١٧ لمنظمة مراسلون بلا حدود جاءت تركمانستان في المرتبة ١٧٨ من أصل ١٨٠ دولة متقدمة على إريتريا وكوريا الشمالية. وفي مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠١٨، جاءت تركمانستان في المرتبة ١٦٠ من أصل ١٨٠، كما احتلت المرتبة ١٦٤ من أصل ١٨٠ في مؤشر الحرية الاقتصادية. ويؤثر الفساد بشكل كبير في فرص جذب الاستثمار الأجنبي حيث عادة ما تنتهي قضايا الاستثمار بدعاوى في المحاكم الدولية(World Press Freedom Index 2017)

٣- تحتل شخصية الرئيس الحيز الأكبر في المشهد السياسي التركمانستاني لاسيما في حرصه على تعميم هواياته الشخصية التي تتحول إلى سياسة عامة للدولة ومنها على سبيل المثال شغف الرئيس بهواية ركوب الحصان والغناء والرماية والظهور بمظهر القوة والبطولة. فتأسيا بالرئيس الأسبق نيازوف الذي لقب نفسه بـ«أبو التركمان» اختار الرئيس محدوف لقب «أركاداق» وتعني الحامي باللغة التركمانية. وتقام طوال العام الاحتفالات الكرنفالية الخاصة للاحتفاء بلقب الأركاداق. وبفعل ارتباط الرئيس محدوف شخصيا باللون الأبيض، فقد كسيت جميع المدن الرئيسة لاسيما العاصمة بالرخام الأبيض، ويحرص محدوف على الظهور للعامة مستقلا سيارة بيضاء أو ممتطيا حصانا أبيض ومرتديا ملابس بيضاء. وأفضى ذلك الشغف الشخصي باللون الأبيض إلى منع

أي سيارات ملونة من أن تسير في شوارع العاصمة ما لم تطلَ باللونين الأبيض أو الفضي (بوكابوية ٢٠١٨).

4- تعتبر تركمانستان ضمن الدول التي تحظى بثقافة الدولة البوتيمكينية القائمة على إظهار الصورة المثالية لمجتمع يخلو من المشاكل عبر إخفاء المعلومات عن الداخل أو الخارج. فعلى سبيل المثال، نقلت منظمة العفو الدولية خلال جائحة كورونا أخبارا حول تعرض تركمانستان لأحد أسوأ الكوارث الطبيعية منذ ما يقرب العشر سنوات حيث ضرب إعصار مقاطعتي ليباب وماري بشرق تركمانستان، مما أفضى إلى تلف المنازل ووقوع عديد من الوفيات والإصابات، لكن الأخبار حُجبت عن الإعلام الدولي حتى لا تتضرر سمعة الدولة. كذلك الحال مع تعامل الحكومة مع جائحة كورونا حيث أصرت على إنكار انتشار الوباء على الرغم من كونه وباء عالميا. ومُنع تداول الحديث عنها في المجتمع التركماني، كما جُرِّم استخدام الكمامات حتى لا تنشر الهلع، وحتى بعد وصول وفد منظمة الصحة العالمية الذي أكد وجوب ارتداء الكمامات، فقد جاء التبرير لتفادي عواصف الغبار المضرة بالصحة (Putz 2020).

٥- تدل جميع المؤشرات على أن النظام يسير باتجاه توريث السلطة من الرئيس إلى ابنه سردار وذلك من خلال تقلده أهم ثلاثة مناصب في الدولة والمتمثلة في منصب نائب رئيس الوزراء، وعضوية مجلس الأمن القومي، ورئيس هيئة الرقابة العليا. كما تزامن ذلك التنصيب في يوم ١١ فبراير الذي يصادف ذكرى تولي والده السلطة في العام ٢٠٠٧[١٢]. وكان الرئيس حريصا على أن يكون هناك ظهور إعلامي مستمر مع ابنه، وكانت أحد أهم تلك اللقطات الإعلامية في العام ٢٠١٨ التي جمعت ما بين الرئيس وابنه في سباق تتابع سلم فيه الرئيس لابنه عصا التتابع في مبادرة رمزية. وفي يناير ٢٠١٩، تقلد سردار منصب نائب لحاكم محافظة آخال حيث تقع عشق آباد، ثم تولى منصب المحافظ فيها ومنصب وزير الصناعة والبناء. وقد أعلن بناء عاصمة إقليمية جديدة على حافة عشق آباد على مساحة عشرة آلاف متر مربع تكفي لـ ٧٠

ألف شخص. وكان من المقرر أن يبدأ العمل فيها في صيف ٢٠١٩ وتنتهي في العام ٢٠٢١ تزامنا مع مرور الذكرى الثلاثين على الاستقلال (سبوتنيك٢٠٢١).

الخاتمة:

تشكل تركمانستان حالة فريدة في طبيعة النظام السياسي القائم على السلطوية المتطرفة التي جمعت ما بين الإرث السلطوي القيصري، ممثلا بثقافة الدولة الصورية أو البوتيمكينية بالإضافة إلى الإرث السوفييتي المتمثل بثقافة تمجيد الفرد التي تجلت إبان حكم جوزيف ستالين السكرتير الثاني للحزب الشيوعي. وقد أفضى هذا البحث إلى عدد من الإستنتاجات المهمة والتوقعات المستقبلية وأبرزها.

١- على نقيض الاتجاه الثقافي الذي تتبناه بعض الكتابات الأكاديمية لاسيما الغربية في تفسير جذور ظاهرة الاستبداد في الثقافات الشرقية تحديدا، فإن استخدام المدخل البنيوي في هذا البحث أثبت أن هناك عوامل بنيوية داخلية وخارجية تفسر تلك الظاهرة. وأهم تلك العوامل هي السياسات السوفييتية السابقة في التهميش والمفاضلة المناطقية، وصراع البنى المناطقية والقبلية في المجتمع التركمانستاني، واتجاهات القيادة السياسية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى صراع القوى الدولية وتأثيره في الداخل التركماني. وبذلك فقد أثبت هذا البحث أن العوامل البنيوية هي التي تشكل الثقافة السياسية وليس العكس.

٢-استنتج هذا البحث أن السياسات السوفييتية السابقة لعبت دورا رئيسا في تشكيل الحاضر السياسي في تركمانستان في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد انصبت تلك السياسات السوفييتية على اتجاهين رئيسين: الأول تمثل في سياسة تهميش العنصر التركماني في السياسة. وتمثل الاتجاه الثاني في تبني موسكو لسياسة المفاضلة القبلية والمناطقية في تركمانستان.

٣-تأكيدا لما سبق يمكننا القول إن العمود الفقري لبقاء النظام السياسي الراهن في تركمانستان يتمثل في الدعم السياسي لقبيلة عشق آباد، بالإضافة إلى التوازنات الاجتماعية والسياسية مع المناطق الأخرى.

٤-على الرغم من الطبيعة السلطوية والمناطقية التي تتسم بها تركمانستان بصورة عامة، فإن ذلك لم يمنع من ظهور بوادر لمجتمع مدني تولت قيادته النخب المثقفة التركمانستانية والتي سرعان ما قُضي عليها من خلال السياسات الثقافية البديلة التي تبناها الرئيس الأسبق نيازوف.

٥ – تؤدي القيادات السياسية دورا مهما في تأصيل الأنظمة السلطوية وكان ذلك واضحا من خلال زعامة الرئيسين صابر مراد نيازوف وقوربان محمدوف.

٦-أثبت هذا البحث عدم صحة التفسيرات الأحادية التي تركز على العامل الاقتصادي المتمثل بوفرة مصادر الطاقة والمتمثلة في الغاز الطبيعي بوصفه وسيلة يعتمد عليها النظام السياسي من أجل البقاء في تركمانستان. بل إن النظام في تركمانستان يستفيد سياسيا من تلك الثروة للحصول على القبول الشعبي من خلال تفاعلها مع بقية العوامل البنيوية والمؤسسية الأخرى لاسيما البنية المناطقية والقبلية.

٧-تبين كذلك من خلال هذا البحث أن هناك ارتباطا كبيرا ما بين العزلة الدولية وتعزيز الأنظمة السلطوية. فمنذ عام ١٩٩٥، أعلنت تركمانستان رسميا تبنيها سياسة الحياد الدائم والتي أقرت من قبل الأمم المتحدة. وقد اسهمت تلك العزلة في تعزيز قبضة النظام السياسي المهيمن كذلك على جميع وسائل الاتصال بما فيها شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

نستخلص مما سبق أن النظام السياسي في تركمانستان يستمد نفوذه من خلال شبكات معقدة من العوامل البنيوية والاجتماعية في الداخل التركماني وليس حكرا على الكاريزما القيادية و العامل الاقتصادي. كما وفرت سياسة العزلة الاختيارية والحياد الدائم ملاذا آمنا للنظام لإحكام السيطرة على الحياة السياسية في تركمانستان. غير أن تلك السياسة

لم تضمن لتركمانستان التخلص من التأثير الروسي في الاقتصاد التركمانستاني لاسيما في مجال تسعير وإمدادات وإيصال الغاز التركماني. وقد أسهم الخلاف الروسي–التركماني حول أسعار الغاز وتصديره إلى تزايد صادرات الغاز التركماني باتجاه الصين. كما أسهم الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في صيف ٢٠٢١ وما صاحبه من عمليات إرهابية تمثلت في تفجيرات مطار كابول في زيادة قلق تركمانستان من تصاعد نفوذ الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى. وسوف يكون الجوار الجغرافي ما بين تركمانستان وأفغانستان دافعا رئيسا لتصاعد أهمية القضية الأمنية وأمن الحدود ومحاربة الجماعات المتطرفة على سلم أولويات النظام السياسي في تركمانستان. وسوف تدفع جميع تلك المتغيرات الإقليمية والدولية إلى تصاعد النفوذ الصيني في تركمانستان وتعزيز الطبيعة السلطوية للنظام السياسي. في الوقت نفسه، ستدفع تلك المتغيرات النظام السياسي نحو مزيد من التعاون الإقليمي وإعادة النظر في سياسة الحياد الدائم التي حاول أن ينأى بها عن الدخول في المنظمات الإقليمية كمنظمة شنغهاي للأمن والدفاع، وغيرها من منظمات سوف تتصاعد أهميتها خلال المرحلة القادمة كجزء من الترتيبات الأمنية التي فرضها الانسحاب الأمريكي في أفغانستان على منطقة آسيا الوسطى.

هوامش توضيحية:

(١) تترأس مجلس النواب في الوقت الحالي قولسات ماميدوفا منذ ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢١، وتعاقب على الرئاسة منذ الاستقلال وحتى الآن كل من: ساخات ميرادوف (١٩٩٠–٢٠٠١)، راسيت ميريدو (مايو–يوليو ٢٠٠١)، ريزا باي أرايوف (يوليو ٢٠٠١–٢٠٠٢)، تاقاندوردي هالليف (مارس ٢٠٠٢–نوفمبر ٢٠٠٢)، أويزجيلدي عطايو (٢٠٠٢–٢٠٠٦)، أكجا نوربيرديفا (٢٠٠٦–٢٠١٨).

(٢) من الجدير بالذكر ان انتخاب مجلس السوفيت الأعلى يجري ضمن انتخابات الحزب الشيوعي، وقد شهدت تركمانستان ابان الحقبة السوفيتية عدد من الإنتخابات الخاصة بمجلس السوفيت الأعلى وتشمل على التوالي: ١٩٣٧–١٩٤٧–١٩٥١–١٩٥٥–١٩٥٩–١٩٦٣–١٩٦٧–١٩٧١–١٩٧٥–١٩٨٠–١٩٨٤–١٩٩٠.

(٣) هي ممارسة انتشرت في عدد من جمهوريات آسيا الوسطى. فعلى سبيل المثال ترك نورسلطان نازابابيف الرئيس الكازاخستاني المؤسس لكازاخستان ما بعد الاستقلال منصب رئاسة الدولة لتلميذه قاسم جومارت توكاييف بعد أن تولى منصب رئيس مجلس الأمن القومي في الدولة، كذلك الحال مع رئيس طاجيكستان إمام علي رحمان حيث صوت النواب على تسميته بـ «مؤسس السلام والوحدة الوطنية وزعيم الأمة» مع منحه امتيازات مدى الحياة لاتخاذ قرارات بشأن السياسة العامة للدولة.

(٤) تعاقب على رئاسة الحزب الديمقراطي التركماني كل من: الرئيس نيازوف (١٩٩١–٢٠٠٦) والرئيس قوربان قولي بيردي محدوف (٢٠٠٦–٢٠١٣)، قاسم قولي بابايف (٢٠١٣–٢٠١٨)، عطا سيرداروف (٢٠١٨).

(٥) نُقل إيفان ميزلوك للعمل في أجهزة الدولة السوفييتية المتعلقة بالدفاع والتخطيط، كما كان أخوه فاليري ميزلوك رئيس لجنة تخطيط الدولة التي تُعرف باسم (GOSPLAN)، وقد اعتقل البوليس السري الأخوين خلال مرحلة (إرهاب البوليس السري ١٩٣٧–١٩٣٨)، وحكم على إيفان بالموت ونُفذ الحكم في اليوم الثاني من الاعتقال.

(٦) نشأ نيازوف يتيما بعد فقد والده عطا مراد نيازوف في الحرب العالمية الثانية، حيث تكفلت والدته بتربية أبنائها من دون أي مساعدة من الأقارب. وخلال زلزال عشق آباد الشهير في العام ١٩٤٨، فقد نيازوف في عمر الثماني سنوات، أخوته ووالدته التي توفيت عن عمر يناهز الخامسة والثلاثين. وبذلك فقد تربى في دار سوفييتية للأيتام قبل أن تودعه الدولة في رعاية أحد أقربائه البعيدين. وبعد تخرجه في المدرسة في العام ١٩٥٩، عمل نيازوف مدرسا ثم سعى إلى إكمال دراسته حتى حصل على شهادة الهندسة الكهربائية في العام ١٩٦٧. وخلال مرحلة الدراسة اقترن بزوجته موزا ميلنيكوفا وهي يهودية روسية حيث رزقا بطفلين هما مراد (١٩٦٧) وأرينا (١٩٦٨). ثم سافر إلى موسكو لإكمال دراسته إلا أنه سرعان ما عاد أدراجه بعد أن فشل في إنهاء تحصيله العلمي. وفي العام ١٩٦٢ انضم إلى الحزب الشيوعي وتدرج في صفوفه حتى تم تعيينه رئيسا للحزب عن مدينة عشق آباد ثم رئيسا للحزب عن تركمانستان في العام ١٩٨٦ (Ochs 1997, 328).

(٧) ففي ١٠ أغسطس ٢٠٠٢، أصدر نيازوف قانونا لتغيير أسماء الأشهر والأيام. وقد اختيرت الأسماء البديلة من الرموز التركمانية التي ذكرت في كتاب الروح نامه. وبناء على ذلك فقد سمي يناير «تركمانباشي»، فبراير «بيدق» وتعني الراية وهو يوم العلم التركمانستاني ويحتفل في هذا الشهر بيوم ميلاد نيازوف، وشهر مارس «نوروز» وهو رأس السنة الفارسية، , ابريل «قوربان–سلطانة» وهي والدة نيازوف، ومايو «مخدوم–قلي فراغي» وهو شاعر تركماني ، وشهر يونيو «اوغوز» نسبة إلى أوغوز خان مؤسس الأمة التركمانية، و يوليو «قوركوت» وهو بطل ملحمة قوركوت ، و أغسطس «ألب أرسلان» وهو مؤسس الدولة السلجوقية ، وشهر سبتمبر «روح نامه»، وشهر أكتوبر «قارا–سوزلوك» وتعني الاستقلال ، و نوفمبر «سنجار» نسبة إلى أحمد

سنجار آخر حكام السلاجقة، وشهر ديسمبر «بيتا-رابلوك» وتعني الحياد . أما أيام الأسبوع فهي السبت- روحكون وتعني يوم الروح، والاحد- دنتشكون وتعني يوم الراحة، والإثنين – باشكون وتعني اليوم الرئيسي، والثلاثاء- ياشكون وتعني اليوم الصغير، والأربعاء- خوشكون وتعني اليوم الجميل، والخميس – توكابكون تعني يوم العدل، والجمعة – أناكون وتعني «أنا» يوم الجمعة بالفارسي(Osbom 2006).

(٨) خاض تلك الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧ خمسة مرشحين آخرين إلى جانب محدوف وهم: أمانياز أتاجيكو، إسان قولي نوريوف، محمد نزار قوبارنوف، أورازمراد قاراجايو، أسورنانياز بومانوف.

(The China Post 2007)

(٩) ولد قوربان قولي بيردي محدوف في٢٩ يونيو ١٩٥٧ في مقاطعة جيوك تيبي في إقليم أخال. والده هو مالك قولي بيردي محدوف ووالدته هي أوقولابات عطاييوا كورابيوا. وهو الابن الوحيد لخمس أخوات هن: دوردونابات (مواليد ١٩٦٠)، قونابات (مواليد ١٩٦٢)، ماهري (مواليد ١٩٦٤)، وجولجامات (مواليد ١٩٦٩)، وأوجولجامات (مواليد ١٩٧٤). يعتبر جده بيردي محمد عنايف من قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية، وفي العام ٢٠١٨ منح وسام الشرف الروسي. عمل والده حارس أمن في سجون وزارة الداخلية، وتقاعد برتبة عقيد في الشرطة. في العام ١٩٧٩. تخرج قوربان في المعهد الطبي التركماني وتخصص في مجال طب الأسنان، وتمكن من الحصول على شهادة الدكتوراه في طب الأسنان من موسكو. وفي العام ١٩٩٢ أصبح عضوا في هيئة التدريس في معهد الطب ثم رئيسا لمركز الأسنان في وزارة الصحة (١٩٩٥)، ثم عين وزيرا للصحة ونائبا لرئيس مجلس الوزراء في العام ١٩٩٧. وفي العام ٢٠٠١ عين نائبا للرئيس، وفي العام ٢٠٠٤، قام الرئيس نيازوف بتعليق راتبه لمدة ثلاثة أشهر أسوة بموظفي وزارة الصحة الذين لم تدفع رواتبهم آنذاك لحين تنفيذ خطة نيازوف الصحة والتي تتضمن إغلاق المستشفيات خارج العاصمة.(Osbom 2006)

(١٠) تنافس في تلك الإنتخابات لعام ٢٠١٢، ثمانية مرشحين هم بيردي محدوف، ورجب بازار ونائب رئيس منطقة داش غوز، وكاكاجيلدي عبداللايف رئيس مقاطعة تركمانباشي، وقوربان ماميت مولا نيازوف رئيس تركمان بيت، وأنا جيلدي يازميرأدوف وزير المياه، اسيندوردي جايبوف رئيس منظمة للإنتاج، وصابرمراد باتيروف رئيس شركة للنسيج، ويار محمد نائب وزير الطاقة. (عربي٢١ 2013)

(١١) وتنافس في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧ ثمانية مرشحين آخرين هم: من الحزب الزراعي أورازوف وهو رئيس إقليم ماري، ومن الصناعيين بيك مراد عطاللليف، والمستقلين هم مقسات عنانبيسوف رئيس مؤسسة الغذاء، جمانة زار عناييف نائب رئيس إقليم ماري، رمضان دورديف عضو برلماني، مراد دوردي قوبانوف نائب رئيس إقليم داش أوغوز، سردار جليلوف رئيس إدارة التنمية الاقتصادية لإقليم آخال، سليمان نيبيس نور نيبيسوف رئيس التنفيذي لمؤسسة قارا بوغاز سولفات (رويترز، ٢٠١٣/١٢/١٣).

(١٢) تم إعداد سردار لخلافة والده من خلال حصوله على عديد من الخبرات الوظيفية. فخلال الأعوام ما بين ٢٠٠١–٢٠٠٣، خدم سردار في الجيش. وفي العام ٢٠٠٨، درس في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية الروسية، وعين في الوقت نفسه مستشارا في سفارة تركمانستان في موسكو. وفي العام ٢٠١١، تابع دراسته في مركز جنيف للسياسة الأمنية، كما عمل في الوقت نفسه في البعثة التركمانية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف وكمستشار في قنصلية تركمانستان. وفي العام ٢٠١٤، أنهى دراسته الجامعية بعد حصوله على شهادة الفيزياء والعلوم الرياضية من أكاديمية العلوم في تركمانستان. وفي العام ٢٠١٦، انتُخب نائبا في البرلمان حيث شغل منصب رئيس للجنة الشؤون القانونية في البرلمان. وفي العام ٢٠١٧، تمت ترقيته إلى رتبة عقيد قبل بدء الألعاب الآسيوية الأولمبية في تركمانستان. وبعد أن أعيد انتخابه في البرلمان، شغل كذلك منصب نائب وزير الخارجية حيث قام برحلات خارجية مهمة لاسيما في دول آسيا الوسطى (سبوتنيك، ٢٠٢١/٢/١١).

قائمة المصادر:

بوكابوية، سارة. ٢٠١٨. " تركمانستان قوانين صارمة: لون سيارة محدد ومنع قيادة المرأة." الخليج اونلاين. ١١يناير.

https://2u.pw/OcmXs

بينيغسن، الكسندر.، شانتال كيلكجاي. ١٩٨٩. *المسلمون المنسيون في الإتحاد السوفيتي*. ترجمة عبدالقادر ضللي. بيروت: دار الفكر المعاصر.

حسين، خليل. ٢٠٠٩. *الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية و البحرية و الدول و أثر النظام العالمي في متغيراتها*. ط١، بيروت: دار المنهل اللبناني.

رضوان، زهير. ٢٠٠٥ . "الدكتاتور و الكتابة. جريدة المدى.٥ اذار،٢٠٢١.

https://almadapaper.net/sub/03-332/10.pdf

ارتي. ٢٠٢١. "رئيس تركمانستان يعين نجله نائبا لرئيس الوزراء."١١فبراير،٢٠٢١.

https://2u.pw/7i12r

سرحان، محمد علي.٢٠٠٧. *أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: مثلث الخيرات*. دمشق: صفحات للدراسات والنشر.

السيد، محمد علي رجب. ٢٠١٥. *تاريخ دول آسيا الوسطى*. الإسكندرية: دار الكتب المصرية.

عبدالكريموف، بخيتار. ٢٠١٧ ."الرئيس التركمانستاني يحصد ٩٧,٦٩% من أصوات الإنتخابات الرئاسية." وكالة الأناضول. ١٣ فبراير،٢٠١٧.

https://2u.pw/o6pH1

عربي ٢١. ٢٠١٣. "اول انتخابات تشريعية تعددية في تركمانستان." ١٢ديسمبر،٢٠١٣.

https://2u.pw/XUQD2

عربي ٢١. ٢٠١٥. "تمثال ذهبي لرئيس تركمانستان الحالي في عشق أباد." ٢٦مايو،٢٠١٥.

https://2u.pw/BJW7I

القليوبي، رامي. ٢٠١٩. "انغلاق تركمانستان أشبه بكوريا الشمالية في آسيا الوسطى". العربي الجديد. ١٤يناير.

https://2u.pw/gIwLs

محمدوف، قوربان.٢٠٢٠ " السياسة الخارجية و الدبلوماسية لتركمانستان." موقع وزارة خارجية جمهورية تركمانستان. مايو٨، ٢٠٢٠.

https://www.mfa.gov.tm/en

List of references:

Al-Jazeera English News. 2007. "Niyazov Death Sparks Power Struggle." Dec 23, 2006. https://www.aljazeera.com/news/2006/12/23/niyazov-death-sparks-power-struggle

BBC. 2004. " Avoid gold teeth, says Turkmen leader." April 7, 2004. http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/3607467.stm

Bohr, Annette. 2016. *Turkmenistan: Power, Politics and Petro Authoritarianism*. UK: Chatham House.

Cerutti, Furio. 2017. *Conceptualizing Politics: An Introduction to Political Philosophy*. NY: Routledge.

Clement, Victoria. 2019. "Passing the Baton in Turkmenistan." New Atlantic Council. October 21, 2019.https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/passing-the-baton-in-turkmenistan/

Edgar, Adrienne Lynn. 2004. *Tribal Nation: The Making of Soviet Turkmenistan*. NJ: Princeton University Press.

Eurasianet. 2020."Turkmenistan Tinkers with constitution in apparent transition strategy." Sep 25, 2020. https://eurasianet.org/turkmenistan-tinkers-with-constitution-in-apparent-transition-strategy.

Habeeb, William Mark. 2005. *The Growth and Influence of Islam in the Nations of Asia and Central Asia: Turkmenistan*. NJ: Mason Crest Publishers.

Heller, Klaus and Plamper Jan. 2004. " Personality Cults in Stalinism." *Slavic Review*. 23-33. http://research.gold.ac.uk/

Heyman, Neil M. 1993. *Russian History*. NY: McGraw-Hill, Inc

Hiro, Dilip. 2011. *Inside Central Asia: A Political and Cultural History of Uzbekistan, Turkmenistan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkey, And Iran*. NY: Overlook Duckworth.

Isaacs, Rico. 2015. "Charismatic Routinization and Problems of Post-Charisma Succession in Kazakhstan, Turkmenistan and Uzbekistan." *Studies of Transition States and Societies* 7, no.1: 58-76.

Landman, Todd. 2003. *Studying Human Rights*. NY: Routledge.

Linz, Juan J. 2000. *Totalitarian and Authoritarian Regimes*. Boulder, Colorado: Lynne Rinner Publishers.

Nazarovich, Rykov Vasily. 2017. "The Communist Party of Turkmenistan." Rusembindia.com. September 2, 2017.

http://rusembindia.com/embassy/157-ambassadors-of-the-soviet-union-and-russia-in-india/6884-rykov-vasilij-nazarovich-en

Nedvetsky, Andrei G. 1994. "Turkmenistan." In *Central Asia and the Caucasus after the Soviet Union: Domestic and International Dynamics*, ed. Mohiaddin Mesbahi, 191-206. Florida: UPF.

Nohlen, Dieter, Florian Grotz & Christof Hartmann. 2001. *Elections in Asia: A data Handbook*. Retrieved from ISBN 0-19-924958-X https://oxford.universitypressscholarship.com

Ochs, Michael. 1997."Turkmenistan: The quest for stability." In *Conflict, Cleavage, and Change in Central Asia and the Caucasus*, ed. Karen Dawisha and Bruce Parrot, 312-359. UK: Cambridge University Press.

Osbom, Andrew. 2006 . "Saparmurat Niyazov". *The Independent.* 22 December.

https://www.independent.co.uk/news/obituaries/saparmurat-niyazov-429556.html

Popan, Adrian Teodor. 2015." *The ABC of Sycophancy: Structural Conditions for the Emergence of Dictators' Cults of Personality ."* PhD diss, University of Texas. https://repositories.lib.utexas.edu/handle/2152/46763

Putz, Catherine. 2020. "Death and Denial In Turkmenistan." *The Diplomat*. 19August.

https://thediplomat.com/2020/08/death-and-denial-in-turkmenistan

Radio Free Europe. 2021. "Turkmenistan's Authoritarian Leader wins senate seat with 100% of Vote."

https://www.rferl.org

Radio Free Europe. 2021 . "Turkmenistan Faces Shocking Population Decline As Exodus Continues." https://www.rferl.org/a/turkmenistan-population-decline-exodus/31355045.html

Rashid, Ahmed. 1995. *The Resurgence of Central Asia: Islam Or Nationalism?* NJ: Zed Books.

Reuters. 2013. "FACTBOX-Parties and candidates in Turkmenistan's parliamentary Election." https://www.reuters.com/article/turkmenistan-election-parties

Slavomir, Horak. 2016. "Turkmenistan at the last stage of Perestroika, Determinants of an Authoritarian Path." *Annee de mobilisations politigues en Asie centrale* :29-49. https://journals.openedition.org/asiecentrale/3227

Sondrol, P. C. 2009. "Totalitarian and Authoritarian Dictators: A Comparison of Fidel Castro and Alfredo Stroessner". *Journal of Latin American Studies.* 23(3):599.doi *10.1017/S0022216X00015868. S2CID 144333167* https://www.semanticscholar.org/paper/Totalitarian-and-Authoritarian-Dictators

Stronski, Paul. 2017. "Turkmenistan at 25: The High Price of Authoritarianism." *Carnegie Endowment.* 20 January. https://carnegieendowment.org/

The China Post. 2007. "A new Beginning for Turkmenistan." https://en.wikipedia.org/wiki/Republican_Party_of_Turkmenistan

The World Factbook. 2021. "Turkmenistan: People and Society." https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/turkmenistan/#people-and-societyWorld Press Freedom Index. 2017. www.rsf.org

Theroux, Paul. 2007. "The Golden Man: Saparmurat Niyazov's Reign of Insanity." *New Yorker*. 28 May.

https://www.newyorker.com/magazine/2007/05/28/the-golden-man

Tushnet, Mark. 2015." Authoritarian Constitutionalism." *Cornell Law Review*, Vol. 100, Issue 2 . Cambridge University Press. 100 (2): 36–50. doi:10.1017/CBO9781107252523.004.

Weber, M. 1978. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. Berkeley: University of California Press.